المقرر عقدها الخميس المقبل

لجنة مشتركة تبحث الملف الاقتصادي للدورة الوزارية المئة بالجامعة العربية

اجتماع اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية

اجتماع لكبار المسؤولين في اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية

■ الشويش : القمة تأتي في ظروف اقتصادية استثنائية يمر بها العالم بأسره والعالم العربي خاصة
■ علي : البنود التي تناقشها اللجنة تؤكد أهمية التكامل الاقتصادي العربي

بدأت اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية أمس بحث الملف الاقتصادي للدورة الوزارية المئة للمجلس المقرر عقدها يوم الخميس المقبل.

وذكر رئيس الاجتماع بوزارة المالية السعودية حسين الشويش في كلمة افتتاحية ان التحضير للملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية المقبلة في الرياض في مارس المقبل يأتي في مقدمة هذه الموضوعات مبينا ان هذه القمة تأتي في ظروف اقتصادية استثنائية يمر بها العالم بأسره والعالم العربي خاصة.

واشار الى ان ذلك يتطلب من الجميع بذل المزيد من الجهود من اجل خروج القمة بقرارات تاريخية تصب في تعزيز العمل العربي المشترك لافتا الى ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثل» عصب العمل الاقتصادي العربي المشترك».

واضاف انه عبر هذه المنطقة «تزدهر التجارة العربية البينية وتزداد وتيرة الاستثمارات العربية المتبادلة وتنشط العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء مما يفرض ضرورة العمل على تقويتها وتجنيبها عثرات يمكن ان تعرضها».

وحث الشويش على تبني « النظرة العميقة للمصلحة العربية الكبرى والابتعاد قدر الامكان عن المصالح القطرية الضيقة مما يساعد في ازدهار هذه المنطقة وانعكاس نتائج ذلك على جميع الجوانب الاقتصادية للدول العربية ».

وقال ان جدول الاعمال يتضمن العديد من الأمور التي تحظى بالاهتمام خاصة ما يتعلق بتطورات الاتحاد الجمركي العربي» الذي نأمل ان يبزغ فجره في اقرب الاوقات «معربا عن امله في تسريع الخطى في هذا الجانب.

ومن جانبه اكد الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية السفير كمال علي ان البنود الاقتصادية التي تناقشها اللجنة تؤكد اهمية التكامل الاقتصادي العربي» باعتبار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من القضايا ذات الاولوية في العمل الاقتصادي العربي».

واشار علي الى ان محور اعمال الدورة هو «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي» داعيا الى ترتيب الاوضاع الاقتصادية العربية من خلال تنفيذ قرارات القمم العربية وكذلك القمم العربية مع التجمعات الاخرى.

كما اكد أهمية العمل على تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وضرورة الاهتمام بالمشروع العربي للتنافسية» في ضوء البرنامج الذي وضعته المنظمات العربية المتخصصة في هذا المجال».

وشدد على ضرورة ابلاء الدول العربية مسالة الامن الغذائي الاهمية اللازمة مشيرا الى ان هذا الموضوع مطروح ضمن بنود جدول الاعمال.

ورأس وفد دولة الكويت الى اجتماع اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية نبيل العبد الجليل.

ومن المنتظر ان ترفع اللجنة في ختام أعمالها على مدى يومين مشروع جدول الاعمال ومشاريع القرارات الى اجتماع كبار مسؤولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاربعاء المقبل.

رئيس لبنان يوقع قانوني زيادة أجور القطاع العام والضرائب

الرئيس اللبناني ميشيل عون

قالت الوكالة الوطنية للإعلام إن الرئيس اللبناني ميشال عون وقع قانوني زيادات أجور القطاع العام والزيادات الضريبية المرتبطة بها أمس.

وذكر الوكالة أن عون «وقع صباح أمس قانوني سلسلة الرتب والرواتب وتمويلها، وأصدرهما وفقا للأصول الدستورية».

أجل عون توقيع القانونين منذ موافقة البرلمان عليهما في الشهر الماضي وسط مخاوف لديه ولدى قطاع الأعمال من تأثير زيادة الضرائب على الاقتصاد اللبناني الهش.

ونقل قانون أجور القطاع العام قيد النقاش لسنوات. وقدرت الحكومة أنه سيكلف نحو 80 مليون دولار أو 1.2 مليار دولار إذا شمل زيادات معينة في معاشات التقاعد.

وزاد القانون ضريبة القيمة المضافة بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى 11 بالمئة ورفع ضريبة الشركات إلى 17 بالمئة من 15 بالمئة.

واندلعت احتجاجات هذا العام بسبب الزيادات الضريبية المقترحة التي تهدف لتمويل زيادات أجور القطاع العام.

وفي الأسابيع الأخيرة تجمع بعض العاملين بالقطاع العام في الشوارع أيضا وطالبوا عون بتوقيع القانونين.

الإمارات على بعد خطوات من دخول العالم النووي

الإمارات على بعد خطوات من دخول العالم النووي

تسعى الإمارات لأن يبدأ إنتاج الطاقة من أول المفاعلات النووية الأربعة التي تبنيها قرب أبوظبي سنة 2018 بعد حصول الطرف المشغل على الرخصة اللازمة لذلك من هيئة حكومية رقابية.

وكانت الإمارات أعلنت في نهاية العام 2009 أنها أوكلت إلى كونسورسيوم بقيادة «كيبكو» بناء المفاعلات النووية بقيمة 20.4 مليار دولار.

هذا، وتتولى مؤسسة الإمارات للطاقة النووي التي أسست في العام 2009 تصميم وإنشاء وتشغيل البرنامج النووي.

كما أن المؤسسة تعمل كذراع للاستثمار في حكومة أبوظبي لجذب استثمارات في قطاع الطاقة النووية على الصعيدين المحلي والدولي.

إلى ذلك، تتولى شركة «نواة» للطاقة تشغيل البرنامج النووي بشكل مباشر، وهي شركة مملوكة بالشراكة بين مؤسسة الإمارات للطاقة النووية والشركة الكورية الجنوبية للطاقة الكهربائية «كيبكو» التي فازت بعقد بناء المفاعلات.

وتتولى الهيئة الإتحادية للرقابة النووية مسؤولية وضع اللوائح وإصدار التراخيص الخاصة بكافة الأنشطة النووية في دولة الإمارات، كما أنها الجهة الوحيدة المخولة بإعطاء الضوء الأخضر لبدء إنتاج الطاقة النووية في موقع براكة.

مصر تبحث تسلم آخر شرائح قرض البنك الدولي

يخصص القرض لدعم البرنامج الاقتصادي والاجتماعي

جرت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، سحر نصر، أمس ، مباحثات مع بعثة من البنك الدولي تتعلق بإجراءات الحصول على الشريحة الثالثة والأخيرة من قرض البنك بقيمة مليار دولار.

وكانت مصر حصلت في وقت سابق على الشريحتين الأولى والثانية من القرض بقيمة ملياري دولار لكل منهما، ويخصص القرض لدعم البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لمصر.

وأوضحت الوزيرة أن مصر تعمل على ضخ استثمارات جديدة بمشاركة القطاع الخاص، في ظل الحوافز التي يتضمنها قانون الاستثمار الجديد للاستثمار في المناطق الأكثر احتياجا.

وأكدت أهمية الإسراع في إجراءات التوقيع على الشريحة الثالثة قبل نهاية العام الجاري 2017، وأن تساهم تحفيز استثمارات القطاع الخاص، لدعم المشروعات التنموية التي من شأنها توفير فرص عمل، وتعزيز النمو المستدام العادل، إضافة إلى دعم برنامج الحكومة للحماية المجتمعية لمساندة الطبقات والمحافظات الأكثر احتياجا من خلال مشروعات ذات عائد مباشر عليهم.

100 شركة صينية تبحث فرص الاستثمار في السعودية

شركات صينية تبحث فرص الاستثمار في السعودية

«العربية» : نقلت «الاقتصادية» عن المستشار الاقتصادي والتجاري لسفارة الصين في الرياض، تشاو ليو تشينغ، أن اجتماعات الدورة الثانية للجنة السعودية الصينية المشتركة في جدة خلال الأيام الثلاثة المقبلة، ستشهد توقيع أكثر من عشر اتفاقيات ومذكرات تفاهم ستركز على مجالات مهمة في الجوانب الاقتصادية والتجارية والصناعية والطاقة والتعدين، فضلا عن المشاريع الثنائية بين البلدين، خاصة المتعلقة بخطط ومشاريع «رؤية المملكة 2030».

وأوضح أنه عقب الانتهاء من اجتماعات اللجنة سيتم تنظيم منتدى الاستثمار السعودي – الصيني يوم الخميس المقبل، وذلك بمشاركة أكثر من 100 مندوب من شركات صينية، وعدد من الوزراء الصينيين المعنيين بالاقتصاد والتجارة، مبينا أن المنتدى سيعقد تحت شعار «مبادرة الحزام والطريق والرؤية 2030: رؤية للتعاون والنمو».

وأشار إلى أن هذا المنتدى خصص لمناقشة وعرض المشاريع الاستثمارية بين البلدين، والحديث عن تفاصيل أكثر لجذب الشركات الصينية للاستثمار في مختلف القطاعات التنموية والاقتصادية والصناعية في السعودية، خاصة ذات التنويع الاقتصادي الذي تركز عليه المملكة مستقبلا في بناء اقتصادها بالمفهوم الجديد.

وذكر أنه سيتم عرض المشاريع الضخمة مثل مدن المستقبل، ومشاريع الفيصلية «هيئة تنمية منطقة مكة المكرمة»، والبحر الأحمر «مؤسسة البحر الأحمر»، ومشروع البصر «وزارة الإسكان».

وأوضح أن هناك فريق عمل سيناقش الأولويات القطاعية، مثل الطاقة المتجددة، في ضوء الفرص المتاحة في برنامج الطاقة المتجددة بالسعودية للاستثمارات الأجنبية، لافتا إلى أن الفريق يتكون من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودية، وشركة الصين هوادیان هونغ كونغ المحدودة، وغولدوبند للعلوم المتخصصة في صنع معدات طاقة الرياح.

وذكر أن المنتدى سيناقش أيضا الاستثمارات في النقل مثل مشاريع الساحل الغربي للسكك الحديدية مشروع مترو مكة– جدة، ومشروع سكة حديد ينبع.

وكان الأمير محمد بن سلمان ونائب رئيس الوزراء الصيني قد وقعا على اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة سعودية – صينية رفيعة المستوى، ومحضر أعمال الدورة الأولى للجنة، بينما وقعت 17 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة والصين.